

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيبي علي - البلدية 02-

كلية الحقوق والعلوم السياسية



مخبر الرقمنة والقانون في الجزائر

بالاشتراك مع فرقة البحث PRFU

حماية التعاقد من مخاطر المعاملات الالكترونية

ينظم



يومي 19 و 20 جوان 2019

الرئيس الشرفي للملتقى

الأستاذ الدكتور : رمول خالد

مدير جامعة البلدية 02

المنسق العام للملتقى

الدكتور : عقاب عبد الصمد عميد الكلية

رئيسة الملتقى :

الدكتورة شريف هنية

اللجنة العلمية للملتقى

رئيسة اللجنة العلمية :

د. عمارة مسعودة

أعضاء اللجنة العلمية

د.محي الدين جمال

د. رزاقى نبيلة

د. كحيل حياة

د.بن سالم رضا

د.مكيد نعيمة

د.روايح الهام شهرزاد

د.عمروش حسين

د.عبد اللاوي صبيحة

د. بن خضرة زهيرة

د.شايب باشا كريمة

د.مسكر سهام

د.حواس فتحية

د.صوادقية هاني

د.مصطفاوي عايدة

د.تكارى هيفاء رشيدة

د.فكيري أمال

د. حداد العيد

د.بن بريح أمال

د.عباس راضية

د.بوكموش سرور

د.يخلف نسيم

د. يهوني زهية

د.بن ناصر وهيبه

د.علواش نعيمة

د.بلال سليمة

د.عكروم عادل

د.زلاسي بشرى

د. بلقاسم محمد

د. ضريفي الصادق

أستاذ التعليم العالي

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذ محاضر أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذ محاضر أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذ محاضر أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذ التعليم العالي

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذ محاضر أ

أستاذة محاضرة ب

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة أ

أستاذ محاضر ب

أستاذ محاضر أ

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة الجزائر

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

المركز الجامعي تيبازة

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة الشلف

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البلدية 2

جامعة البويرة

د. العيشي عبد الرحمن

د.فغول عربية

د.بن عثمان فريدة

د.سليم سولاف

د. حاج حفيظ نسرين

د.دعاس كمال

د.حشود نسيمه

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة ب

أستاذة محاضرة ب

أستاذة محاضرة أ

أستاذة محاضرة ب

أستاذ محاضر ب

أستاذة محاضرة أ

اللجنة التنظيمية للملتقى :

رئيسة اللجنة التنظيمية :

د. بوجمعة شهرزاد

د.ضويفي محمد

أ. جابر بومعيزة

أ. أيت علي زينة

أ. كالم حبيبة

أ. فقير فايزة

أ. مصفح فطيمة

أ. بلهادي عقيلة

أ. حوت فيروز عضوة في فرقة البحث PRFU

ط. سعدي عزوز عضو في فرقة البحث PRFU

– طلبية دكتوراه أعضاء مخبر الرقمنة والقانون في الجزائر

– طلبية دكتوراه تخصص قانون الأعمال

– طلبية دكتوراه تخصص تهيئة الاقليم



- الوسائل البديلة لحل النزاعات في التجارة الالكترونية
- الجرائم والعقوبات المقررة في ظل قانون 05/18

المحور الخامس : تجارب تشريعية رائدة في تنظيم التجارة الالكترونية

- قانون الأونيسترال النموذجي للتجارة الالكترونية
- القوانين العربية المنظمة للتجارة الالكترونية

شروط المشاركة

-تكتب المداخلة وفقا للأصول العلمية المتعارف عليها ، كما تحرر المداخلة باللغة العربية وفقا لخط Simplified Arabic حجم 14 أما الفرنسية فبخط Times New Roman حجم 12 ، على أن تتراوح عدد صفحات البحث بين 10 و 20 صفحة .

-ترفق المداخلة ببطاقة معلومات للمشاركة ودرجته العلمية والمؤسسة التي ينتمي إليها ، كما أن التهميش يكون في آخر كل صفحة ، وقائمة المراجع في الأخير .

-يشترط في البحث أن يكون أصيلا ، ولم يشارك به في ملتقيات أو مؤتمرات أخرى ، و أن لا يكون نشر أو قدم للنشر من قبل ، كما ترفق المداخلة بملخص في البداية باللغة العربية وأخر باللغة الأجنبية -أن يكون الموضوع مرتبط بأحد محاور الملتقى ، ومتوافقا مع أهدافه .

-تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي ، وترجع الأعمال التي لها صلة بمحاور الملتقى .

ملاحظة : إدارة الملتقى لا تتحمل مصاريف النقل والايواء



مواعيد مهمة :

آخر أجل لاستلام المداخلات يوم 20/05/2019

الرد على المداخلات المقبولة يكون في 30/05/2019

ترسل المداخلات على البريد الالكتروني الآتي :

adimo-88@hotmail.com

أهداف الملتقى :

- يهدف هذا الملتقى للوصول إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها :
- تحديد الجوانب التي نظمها قانون 05/18 المتعلقة بالتجارة الالكترونية للسلع والخدمات
- إجراء مقارنة بين قانون التجارة الالكترونية الجزائري وقوانين المعاملات الالكترونية لعدة دول
- واقع التجارة الالكترونية في الجزائر التحديات و العراقيل
- تبادل الخبرات بين الباحثين في هذا المجال للوصول إلى تقييم قانون التجارة الالكترونية رقم 05/18 .

محاور الملتقى :

المحور الأول:مدخل لقانون التجارة الالكترونية رقم 05/18

- تعريف التجارة الالكترونية وتمييزها عن التجارة التقليدية
- تحديد بعض المفاهيم المتصلة بالتجارة الالكترونية (الشيك الالكتروني ، المستهلك الالكتروني، المورد الالكتروني ، الاشهار الالكتروني ، اسم النطاق)
- شروط ممارسة التجارة الالكترونية في ظل قانون 05/18
- نطاق تطبيق قانون التجارة الالكترونية 05/18 (تجارة السلع ، تجارة الخدمات، التجارة العابرة للحدود)
- حالة التجارة الالكترونية في الجزائر

المحور الثاني : العقد الالكتروني الاستهلاكي

- العرض التجاري الالكتروني
- التزامات المستهلك الالكتروني
- واجبات المورد الالكتروني

المحور الثالث : الدفع الالكتروني وطرق تأمينه

- طرق الدفع الالكتروني
- التوقيع والتصديق الالكتروني

المحور الرابع : منازعات التجارة الالكترونية

- اختصاص القضاء الوطني

الديباجة

لقد كان لانتشار شبكة الانترنت ودخولها الخدمة العامة في النصف الأول من التسعينات أدى إلى انتشار ونمو التجارة الالكترونية ، هذه التعاملات أعطت طبيعة خاصة للتجارة جعلتها أداة جديدة أحدثت تغييرا جذريا على المنظومة القانونية وكذا المنظومة الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي كما مثلت فرصة لتوسيع التبادلات التجارية العابرة للحدود .

هذا ما يجعل موضوع التجارة الالكترونية يكتسي أهمية بالغة في الوقت الراهن ، وذلك في ظل تسارع وتنمية الثورة التكنولوجية عن طريق استعمال الاتصالات الحديثة كوسيلة للتعاقد، وإن من مقومات نجاحها وجود نظام قانوني حديث يستوعب كل التحولات الحاصلة في هذا المجال كما يكون قادرا على التعامل مع محتوى ودولية و كذا تغيرات التجارة الالكترونية أضف إلى قدرته بالمقابل على حماية أطراف العقد الالكتروني الاستهلاكي ، هذا ما دفع على المستوى الدولي في سنوات مضت لإبرام الاتفاقيات وإصدار التشريعات الدولية كما هو حال قانون الاونيسترال النموذجي للتجارة الالكترونية ، كما أنه على المستوى الداخلي أسرعت عدة دول لإصدار قوانين تنظم بها المعاملات الالكترونية .

الجزائر في خضم كل هذه التحولات وجدت نفسها مجبرة للدخول في هذا الركب من خلال جعل قوانينها تتماشى مع التكنولوجيا الرقمية بدليل أنها أصدرت مؤخرا قانون التجارة الالكترونية رقم 05/18 ، وجعله مقتصر على التجارة الالكترونية للسلع والخدمات ، هذا ما دفعنا ل طرح الإشكالية التالية :

-هل وفق المشرع الجزائري في تنظيمه للجوانب القانونية المتعلقة بالتجارة الالكترونية للسلع والخدمات بما يضمن زيادة حجم التبادل التجاري تحقيقا للتنمية ورفع قيمة العملة المحلية ؟ وهل بالمقابل كفل بناء الثقة والخصوصية في المعاملات الالكترونية ؟.

